ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Ress Congress 6 (27 November 2022) Special Issue, p.1-27

Article History:
Received
25/12/2022
Received in revised form
30/12/2022
Available online
20/01/2023

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

A special issue of the proceedings of the Sixth International Conference on Human Sciences (Ress 6)

EFFECT PROTEST MOVEMENT ON ROUTER THE POLITICAL REFORMS IN ALGERIA

Muntaha Hassan Alwan [1]

Abstract

By the end of 2018, the fourth term of President Bouteflika was about to end, and no real intentions emerged indicating that the actual authority had the desire to change its approach, and there were many doubts that the president does not rule, and that there are those who rule in his name, and as a result of the low economic situation, as it was The budget suffers from severe deficits, the exchange reserves are eroding, and the purchasing power of citizens is lost as a result of raising taxes, which created the atmosphere for massive protests that included several parts of the country. This phenomenon with a degree of civic awareness was demonstrated by this movement, especially the 2018 protests.

key words: (Algeria protest reforms).

[1] Montahahassan1980@gmail.com.

أثر الحركة الاحتجاجية على مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر

منتهى حسان علوان [2]

ملخص

مع نهاية عام 2018 كانت العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة قد أوشـــكت على النهاية، ولم تبرز نيات حقيقية تفيد أن للســـلطة الفعلية الرغبة في تغيير نهجها، وســـادت شـــكوك عدة من أن الرئيس لا يحكم، وأن ثمة من يحكم باســـمه ، وعلى أثر تدني الوضـــع الاقتصـــادي، إذ كانت الميزانية تعاني من حالات عجز فادحة ،وأحتياطات الصـــرف أخذت تتأكل، وفقدان القدرة الشـــرائية للمواطنين نتيجة لرفع الضـــرائب مما هيء الأجواء لأحتجاجات عارمة شملت أجزاء عدة في البلاد، لقد قطع الشعب شوطاً كبيراً في الاحتجاجات منذ عام 1988، والتي أُجبرت النخب الحاكمة على إجراء الإصـــلاحات، واتســـمت هذه الظاهرة بدرجة من الوعي المدني أظهرها هذا الحراك لاسيما احتجاجات 2018.

الكلمات المفتاحية: (الجزائر ، الاحتجاجات ، الإصلاح).

المقدمة

شهدت الجزائر ظاهرة الاحتجاجات بطابعها الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي على مر العقود التي تناولتها الدراسة، لاسيما عند تدشين البلاد عهد التعددية الحزبية، وأبرزها الاحتجاجات التي قامت بها الجماعات الإسلامية، ومن أسبابها تدني المستوى الاقتصادي، وتفشي ظاهرة الفساد حاولت النخب السياسية معالجة هذه الاحتجاجات، وأيجاد حلول جذرية لهذا الحراك الذي ما لبث أن يتجدد بين الحين، والأَخر واستطاعت النخب من أستقطابها ،وحصرها كمطاليب اجتماعية واقتصادية، نافيه بعدها السياسي واتسمت بضعف هيكلها التنظيمي، وعدم بروز قيادات للتحكم بها لكن العامل الأَبرز الذي ساعد في أحتوائها، هي الخطط الاقتصادية والبرنامج الاصلاحي والتنموية، إذ كانت عوائد النفط تدعم تلك البرامج لاسيما منذ عام 2004-2014والتي قدر للنخب السياسية من تحييدها، من خلال هذه البرامج .

[2] وزارة التربية المديرية ،العامة لتربية صلاح الدين ، قسم تربية الدجيل.

مع نهاية عام 2018 كانت العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة قد أوشكت على النهاية، ولم تبرز نيات حقيقية تفيد أن للسلطة الفعلية الرغبة في تغيير نهجها، وسادت شكوك عدة من أن الرئيس لا يحكم، وأن ثمة من يحكم باسمه ، وعلى أثر تدني الوضع الاقتصادي، إذ كانت الميزانية تعاني من حالات عجز فادحة ،وأحتياطات الصرف أخذت تتأكل، وفقدان القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة لرفع الضرائب مما هيء الأَجواء لاحتجاجات عارمة شملت أَجزاء عدة في البلاد، وعليه فقد عبر هذا الاحتجاج عن أزمة مجتمعية عميقة تغذيها أخفاقات مشاريع التنمية وفشل السياسات التي أطلقها النظام. ونتيجة لهذه لأَسباب أنتفض الشعب الجزائري ضد الرئيس بوتفليقة ،وبالتحديد عند الترشيح لعدة خامسة، وأمام هذا السيل العارم من الفعل الاحتجاجي، لم يكن أمامه الأَ تقديم أستقالته وحاول ولمرات عدة أعادة انتاج نفسه عبر زج عناصره أو ضمان وجودهم في المرحلة الإنتقالية من جانبه رفض الشعب مناوراته، وعمت احتجاجات طالبت برحيل جميع رموز النظام السابق، وعدم المشاركة في الانتخابات كشرط أساسي للمشاركة في الندوة الوطنية .

أولاً: أهمية الدراسة تبرز أهمية الاحتجاجات كونها ظاهرة اجتماعية مدنية معبرة عن وعي مجتمعي أخذت بالبروز لاسيما في العقود الأَخيرة، نتيجة لأَزمات خانقة القت بضلالها على النخب السياسية، التي لم تستطع أيجاد حلول جذرية، لهذه الظواهر ومن هنا تبرز أهمية البحث كون الاحتجاجات ذات بعد سياسي وتهدف لتغيير الاوضاع بالمجمل وتعد من أبرز المحركات الداخلية الدافعة للنخب السياسية القابضة على السلطة لأجراء تغيرات أساسية في بنى السلطة .

ثانياً: أهداف الموضوع: أن من أهداف البحث تقديم تحليل علمي عن ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر كونها من المواضيع المستجدة لاسيما الاحتجاجات عام 2018 فاندفعت النخب السياسية لتحييدها وأحرافها من مسارها ،وهدفها المعلن ولكن ما لبثت وان تجددت تلك المحركات وأصرت بديموميه فعلها الاحتجاجي لإجبار النخب السياسية لأجراء تغيرات أساسية وكان لها ذلك فاندفعت النخب لأجراء إصلاحات أساسية أستهدفت قلب السلطة لنيل رضا ومقبولية المواطن .

ثالثاً: أشكالية الدراسة تظهر اشكالية البحث من وجود اوليغاركية حاكمة سميت بالتحالف الرئاسي ومؤسسة الأَعمال ،وجهاز الأَمن، الملتفة حول الرئيس، والتي وقفت عائقا أمام تطور البلاد اقتصاديا ،واجتماعيا وقد آن

الأوان للتغير الديمقراطي، مما يثار عدة اسئلة وهي ؟هل كان للاحتجاجات التي اندلعت في الجزائر دوراً أساسيا في إجبار النخب السياسية لأجراء اصلاحات أساسية؟ وهل كان للجماعات الإسلامية دوراً اساسياً في هذه الاحتجاجات في مرحلة التعددية السياسية؟ وهل أتسمت بطابع العنف بعد رفض النخب لإجراء تغيرات لاسيما في مرحلة الربيع العربي ؟ وهل أستطاعت الاحتجاجات المدنية التي أنطلقت مطلع عام 2018 أزاحة هرم السلطة الرئيس بوتفليقة وماهي المكتسبات التي نالها الشعب من جراء تلك الاحتجاجات .

رابعاً: فرضية الدراسة تتمحور فرضية الدراسة حول فرضية رئيسة ،وهي أن للحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر كان لها أثر كبير في الاصلاح خلال المدة التي تناولتها الدراسة فانطلقت تلك الاحتجاجات منذ أربع عقود سعيا منا بضرورة أجبار السلطة لإجراء اصلاحات أساسية على الرغم من أختلاف سمات هذا الاحتجاج كما اختلفت آليات تعامل النخب السياسة مع هذا الحراك الجامح ،والطامح للإصلاحات الضرورية والذي أستطاع في نهاية المطاف التخلص من رأس النظام لاسيما في عام 2018 ولكن ما لبث أن أصطدم بحاشية النظام ومازال أمامة الكثير من الانجازات التي يعول عليه تحقيقها.

خامساً: منهجية الدراسة أعتمدت الدراسة على مناهج عدة أبرزها المنهج التاريخي الذي يتضمن سرداً تاريخياً عن ظاهرة الفعل الاحتجاجي، خلال المدة التي تناولنا فيها الدراسة، وكذلك منهج التحليل النظمي لوصف الأَحداث، والوقائع السياسية المرافقة للحراك المدني للوصول إلى رؤية واضحة، عن ظاهرة الاحتجاج.

سادساً: هيكلية الدراسة تضمنت هيكلية البحث على مبحث ومقدمة ،وخاتمة وتم تقسيم المبحث، إلى ثلاث مطالب، فتناولنا في المطلب الأَول، الاحتجاجات في مرحلة التعددية السياسية، ومسار الاصلاح أما المطلب الثاني، فتناولنا الحركات الاحتجاجية في سياق الربيع العربي، ومسار الاصلاح أما المطلب الثالث، فتناولنا آفاق الحركة الاحتجاجية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر مطلع عام 2018.

المطلب الاول: الاحتجاجات في مرحلة التعددية السياسية ومسار الاصلاح

تعد سياسة الأنفتاح الاقتصادي التي أعتمدها الرئيس *هواري بومدين، العامل الأبرز في ظهور الفوارق الاقتصادية في مجتمع، كان متشبعا بقيم العدالة الاجتماعية ،إذ برزت في المجتمع فئات جديدة أكتسبت ثروتها عن طريق الأمتيازات التي منحتها الدولة، فضلا عن تفشي ظاهرة المحسوبية والفساد وسوء توزيع المال العام، وهذا ما ولد مشاعر السخط لدى فئات من المجتمع تعاني الفقر، والحرمان، وسمح الرئيس *الشاذلي بفسح مجال أوفر للحريات الفردية، وأطلاقه سراح العديد من المعتقلين السياسيين، ولاسيما من العناصر الإسلامية، التي أستطاعت قيادة حركة احتجاجية ضد النظام، والمعروفة تحت أسم "جماعة بويعلي" وقامت بأولى العمليات العسكرية لغرض تغيير النظام بالقوة، ولكن قدر للنظام من تحييدها، والسيطرة عليها، والتي قادتها العناصر الإسلامية، فضلاً عن بروز حركات احتجاجية أحتضنتها المصانع، والتي قادتها الأحزاب اليسارية ،وفي مقدمة هذه الحركات حزب الطليعة الاشتراكي الذي نشط في السرية[3].

إذ كشف أنخفاض عائدات النفط، عام 1986 الفوضى التي سببتها الإدارة للاقتصاد الجزائري، ،والتي كشفت سوء إدارة النظام، ولينتهي عصر الريع النفطي التي كانت تعول علية البلاد، والتي سببت انقساماً بين المجتمع، والدولة. لتندلع بعد ذلك احتجاجات في تشرين الأول عام 1988 [4] وتعد من أكبر الاحتجاجات التي واجهها النظام والتي نددت بسياسة الحزب الواحد، وبالنزعة الاشتراكية للنظام الاقتصادي، وقد أخذت مساراً جديداً إذ دمرت ممتلكات عامة وخاصة ،وشهدت أحداث دامية، واضطرت السلطة إلى استعمال وسائل رادعة للتحكم، بالوضع الأمني كما أنها مثلت تجمعا فريداً من نوعها، ما نسميه بالمهمشين وشملت فئات عدة من خريجي الجامعات، والعاطلين من العمل ومن تم تسريحهم من جهاز الدولة واصحاب المهن والحرف

[3]لطفي بومغار، نوران ســـيد أحمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر : الحقائق والافق ، في مجموعة باحثين ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014) ص315 و 316.

[4]فوزية قاسي وعربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري ، مجلة سياسيات عربية ، العدد 19(الدوحة: المركز العربي للا بحاث ودراسة السياسات ، 2016) ص59.

- هواري بومدين: وهو محمد ابراهيم بو خروبة، الرئيس الثاني للجزائر المستقلة . شغل منصب من 19 يونيو 1965 بعد انقلاب عسكري على أحمد بن بله ،والذي دبره مع طاهر زبيري ومجموعة وجدة . استمر على رأس السلطة حتى وفاته في 27 ديسمبر 1978 يعتبر من ابرز رجالات السياسية في الجزائر والوطن العربي وأحد رموز حركة عدم الانحياز . لعب دوراً هاما على الساحة الافريقية والعربية وكان أول رئيس من العالم الثالث تحدث في الامم المتحدة عن نظام دولي جديد. الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 88 ، (الجزائر : موقع واي باك مشين، 1976) ص 1396.

المتضررين من سياسة الأنفتاح، وأستطاعت الحركة الإسلامية أن تعلب دور الوسيط بين الدولة، وهذه الفئات من المتظاهرين في ظل غياب قوى سياسية أخرى[5]. عرفت الجزائر مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي، وهي التعددية السياسية وبذلك غادرت مرحلة الحزب الواحد بقيادة " جبهة التحرير الوطني" وهذا ما كرسه دستورها عام 1989، وأهم مميزات هذا الدستور هو أنهاء الدور السياسي للجيش[6].وفي 7 تشرين الأول أنطلقت احتجاجات، في حي بكلورت وعرفت بانها أكثر الأحداث دموية في الجزائر، وهي أول احتجاجات تعرضت لأطلاق نار، من قبل النظام ،والذي أعلن على أثره حالة الطواري إذ راح ضحيتها ما يقارب 50 مواطنا واعتقال 3500 شخص ، واتسمت بأنها أحتجاجات متجانسة سياسية، وأستطاعت اقطاب الحركة الإسلامية أحمد سحنوت وعلي بلحاج من تنظيم، وتوجيه هذه الاحتجاجات[7].

وفي ذات الوقت عانت البلاد من بروز أزمة الهوية الامازيغية * لاسيما في عهد التعددية السياسية، إذ حاول التيار البربري الأعتراف بالثقافة الأمازيغية، وفرض وجوده ودخل معارضة علنية، للنظام من خلال أحداث الربيع الامازيغي، وكان رد النظام ثنائياً من ناحية القمع من جهة والقبول من ناحية أدراجها في الميثاق الوطني، وتأسيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان ضمن الحركة البربرية وتبنت مطالبهم[8].وفي 10 تشرين الأول القى رئيس الجمهورية خطابا تعهد للشعب القيام، بإصلاحات سياسية كبيرة ستعرض على الشعب للاستفتاء عليها وعدت الاحتجاجات ونتائجها السبب الأساسي في تكريس الاصلاحات، ولم يقتصر

---

[5] كريمة الصديقي، طبيعة الانظمة السياسية في المغرب العربي : بين الاستقرار وللاستقرار_ المغرب والجزائر أنموذ جا ، في مجموعة باحثين ،الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي : دراسة في متغيرات الاستقرار وللاستقرار للأنظمة السياسية، ط1(برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2019) ص220.

[6] خيري عبد الرزاق جاسم ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر ، مجلة الدراسات دولية ، العدد 25 ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، 2004) ص 78 .

[7] نغم محمد صالح، الحركات الاسلامية في المغرب العربي (المغرب تونس الجزائر) دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية ، ط1(الخرطوم : دار الجنان ، 2010) ، ص270.

- الشاذلي بن جديد :ولد عام 1926 في ولاية الطارف شرقي الجزائر لعائلة بسيطة ،وقد عاش أجواء الثورة الجزائرية ،والتحق بجبهات القتال عندما كان عمرة 15 سنة ،واختير في اللجنة الثورية عضواً على أثر الإنقلاب العسكري الذي قادة وزير الدفاع آنذاك أحمد بن بلة ضد اول رئيس للجزائر المستقلة، وشغل عدة مناصب أبرزها قيادة منطقة وهران عام 1964 ،ولمدة 14 سنة تابع فيها التوترات المزمنة مع المغرب ،والمترتبة على حرب الرمال وفي عام 1979 انتخب رئيسا للجزائر مع احتفاظه بحقيبة الدفاع الوطني حتى عام 1994 ثم اعيد انتخابه مرتين عام 1984و 1989. توفى عام 2012 الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 88 ، (الجزائر : موقع واي باك مشين، 1976) ص 1396.

[8] مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988– 2008) اطروحة دكتوراه (الجزائر :جامعة بن يوسف بن خدة، 2010) بلا ص.

على الجانب الاقتصادي، وانما شمل الجانب السياسي إذ طالب الشعب بحرية أبداء الراي والتعبير[9]. كما لجأت الحكومة منذ عام 1991، إلى تقليص الحريات والحقوق النقابية لتمرير الاصلاحات الاقتصادية، التي أقرتها دون معارضة، ونتيجة لتوقيف المسار الانتخاب عام 1992، لجات الدولة إلى أقرار حالة الطوارئ، وهو ما انعكس سلبا على النشاط النقابي للعمال إذ قلصت الحركة النقابية من أضرابها بشكل كبير، ولم يسجل إلا 493أضراباً عام 1992 مقابل 1034 عام ،1991و 2023 عام 1990[10]. تعتبر المرحلة ما بعد 1991من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر، منذ الاستقلال بسبب الأزمة السياسية، والمؤسساتية ،والناجمة عن توقف المسار الأنتخابي، والذي ترتب عنه حل المجلس الشعبي الوطني الإنتقالي والذي حدد عهدته بثلاث سنوات، كحد أقصى وتم تنصيبه في 18 مايو 1994 وأسندت له عده مهام منها السهر على أحترام أرضية الوفاق الوطني، وممارسة الوظيفة التشريعية عن طريق الأوامر لسد حالة الفراغ الدستوري، ومحاولة تفادي تكرار تلك الأزمة[11].

إذ نتج عن تلك الانتخابات فوز الجبهة الإسلامية ،وكان معارضاً للسلطة ،ولم تترد هذه الأخيرة إلى الغاء نتائج هذه الأنتخابات، والتي نتجت عنها أزمة حقيقية كادت تعصف بالدولة من أساسها[12].وفي أطار الأنتخابات التشريعية التي تم تنظيمها يوم 26 للدور الاول ويوم 16 كانون الثاني 1992، للدور الثاني صرح الرئيس الشاذلي بن جديد في 24 من شهر الثاني عشر " سأبقى في منصبي مهما كانت النتيجة وسأبقى في نهايته عهدتي" ،وكانت النتيجة لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،وأكد سيد أحمد غزال رئيس الحكومة أن البرلمان سوف يشكل من عدد من الأحزاب، دون أغلبية مطلقة لأي حزب، وعلى الجهة الثانية دعت العديد

---

[9] نغم محمد صالح ، المصدر السابق، ص264.

[10] سمير بوعيسي، التوظيف السياسي للنقابة من اجل شراء السلم الاجتماعي بالجزائر، في مجموعة باحثين،الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي : دراسة في متغيرات الاستقرار وللاستقرار للأنظمة السياسية، ط1 (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2019)ص 305.

- اليمين زورال: ولد في 3يوليو1941 في مدينة باتنة ،وهو الرئيس السادس للجزائر التحق بجيش التحرير الوطني ولا يتجاوز عمرة 16 عاماً حيث شارك في حرب التحرير بين عام 1957– 1962 بعد الاستقلال تلقى تعليمة العسكري في الاتحاد السوفيتي ثم في المدرسة الحربية الجزائرية عام 1974 ما اتاح له تقليد عدة مسؤوليات ، أبرزها قائد القوات البرية بقيادة اركان الجيش الوطني الشعبي وبسبب خلافاته مع الرئيس الشاذلي حول تحديث الجيش قدم أستقالته عام 1989 ثم عين رئيساً، للدولة لتسير شؤون البلاد طوال المرحلة الانتقالية في 3– يناير عام 1994 وبعد أول رئيس للجمهورية أنتخب بطريقة ديمقراطية في 16 نوفمبر 1995وانتهى عهدة بتاريخ 27 ابريل 1999.الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد6، الصفحة 16سنه 1994على موقع واي باك مشن.

[11] بوعناني لامية وعدوان جهيدة، التجربة الجزائرية في مجال التعديلات الدستورية، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجزائر: جامعة عبد الرحمن ميرة _ بجاية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية) ص 53.

[12] محمد بوضياف ،مستقبل النظام السياسي الجزائري ،اطروحة دكتوراه ، (الجزائر : جامعة الجزائر ، 2008) ص113.

من الأَحزاب ومنها الأَحزاب المعارضة، لوقف المسار الأَنتخابي وشل الديمقراطية المزيفة من أجل تفويت الفرصة على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لان تحصل على أغلبية مقاعد في الدور الثاني وقد نظم هذا النداء الأَمين العام للعمال الجزائريين، عبد الحق بن حمودة ومنظمة حقوق الأَنسان، واصدروا بياناً مشتركا في 31/ 1991 يدعون فيها إلى أنقاذ الديمقراطية من الجبهة وعرفت هذه اللجنة " لجنة انقاذ الجزائر" وقاموا بمسيرة احتجاجية، ترأسها عبد الحق حمودة[13].

ومن أبرز الاصلاحات التي أستطاع النظام أرسائها ،هو تأسيس دستور 1997 الذي حدد الأَطار الذي يلتزم به كل حزب، كما نص في المادة الثالثة على عدم أستغلال مكونات الهوية الجزائرية والتي هي الإسلام – العروبة – الامازيغية، واحترام الحريات العامة والوحدة الوطنية[14].

ومن أبرز القضايا التي طرحت مطلع عام 1999، ما يسمى بالمصلحة الوطنية بعد موجة المواجهات التي شهدتها البلاد، بين الجماعات الإسلامية ،والجيش الوطني، وأستطاع الرئيس *عبد العزيز بوتفليقة ،عندما وصل إلى سدة الحكم من ذات العام العمل على القضاء على هذه الأَضطرابات أو ما يسمى تمرد التسعينيات الجماعة الإسلامية للإنقاذ، واستطاع أستعادة الأَمن في معظم أرجاء البلاد وأستعاد تماسك السلطة التنفيذية للدولة، من خلال تمكين سلطة الرئاسة بوصفها حكما أعلى، في جميع أجزاء البلاد كخطوات مدروسة لتهدئة الاحتجاجات[15].

وعادت الحركة الاحتجاجية أو ما يسمى بالربيع الأَسود الأَمازيغي، في عام 2001 إلى الظهور على الرغم من طابع الهوية الامازيغية، إلا أن لا يمكن عَّد، هذا الحركة الاحتجاجية بعيداً عن السياق الاجتماعي، والاقتصادي الأَوسع للجزائر، حيث نجد أن معدل البطالة عام 2000 تصاعد ليصل إلى 30 بالمئة، في وقت كانت الجزائر فيه محققه لفائض كبير من الأَحتياطات المالية بفضل عوائد النفط، والغاز وقد أخذت هذه الموجة من الاحتجاجات شكل مشادات عنيفة، مع الأَمن وكانت محصلتها شل النشاط الدراسي،

[13] فتحي زيغمي، العزوف الانتخابي والشرعية الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقله، 2013) مصدر سبق ذكره، ص 30.-31.

[14] جمال الصغير ، تركيبة الاحزاب السياسية في الجزائر، بلا سنة ، بلا نشر نموذج الجزائرص52.

[15] فوزية قاسي وبعربي بومدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 61.

والحركة الاقتصادية[16].وفي مطلع عام 2000 ضخت الدولة أكثر من 600مليار دولار في مشاريع الأَنعاش الاقتصادي ودعم المخطط الخماسي، الذي سمي برنامج رئيس الجمهورية، وكان أغلبها موجهه إلى البنى التحتية لأحداث أستقرار وتهدئة الاحتجاجات[17].

ويبدوا أن لظاهرة الاحتجاج لها الأَثر الكبير في دفع النخب السياسية التي أندفعت لإيجاد حلول جزئية خلال هذه المدة وهي الاحتجاجات ذات طابع إسلامي أبرزها جماعة بويعلي، إذ أستطاع الرئيس الشاذلي بن جديد من القضاء عليها بالكامل، فضلا عن الاحتجاجات اليسارية التي احتضنتها المصانع، وتعد احتجاجات عام 1988،كبرى الحركات الاحتجاجية، واتسمت بطابع العنف ،واستطاعت الجماعات الإسلامية، أن تلعب دور الحكم في المواقف ،فضلاً عن أحتجاجات منطقة القبائل، والتي نددت بسياسة الحزب الواحد، وطالبت بإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي ولتهدئة هذه الاحتجاجات، ادخل الرئيس زورال اللغة الامازيغية في التعليم كلغة رسمية. وعلي أثر توقف المسار الانتخابي، مطلع التسعينات أندلعت احتجاجات ذات طابع نقابي عمالي، طالبت بإصلاح الوضع الاقتصادي، والمزيد من الحريات، وعند وصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم عمل جاهداً للقضاء على الاضطرابات، واطلاقة حزمة من الاصلاحات لتهدئة الأَوضاع، ولكن سرعان ما أندلعت احتجاجات منذ عام 2001 عرفت باحتجاجات الربيع الأَسود الامازيغي، واتسمت بضعف التنظيم والتأطير الفكري وعدم بروز قيادة نخبوية لها.

[16] كروشي فريدة، ظاهرة الاحتجاجات ومسار الاصلاحات السياسية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013) ، بلا ص.

- عبد العزيز بوتفليقة: ولد عام 1937 في مدينة وجدة وهو من اصول امازيغية ويعتبر الرئيس العاشر للجزائر منذ التكوين والرئيس السابع منذ الاستقلال التحق عندما انهى دراسته الثانوية بصفوف جيش التحرير الوطني الجزائري وعنما بلغ 19 من عمره، وتجاوزت مدة حكمة مدة حكم الرئيس هواري بومدين ليصبح اطول رؤساء الجزائر حكما تولى وظائف عدة ابرزها وزيرا للخارجية عام 1963 وكان له دور في دعم حركات التحرر الوطني، والمطالبة بالاستقلال ودعم حركة عدم الانحياز، وفي عام 1999 تقدم للترشيح منصب رئيس البلاد اثر استقالة الرئيس اليمين زورال في عام 2004 ،فاز بولاية ثانية بعد حملة انتخابية شرسة مع منافسه بن فليس وفي عام 2009 اعيد انتخابه لولاية ثالثة بعد تعديل الدستور سنة 2008 الغى حصر الرئاسة في ولايتين فقط وهذا ما اثار عدة شكوك حوله. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد6، الصفحة 16سنه 1994على موقع واي باك مشن.

[17] نوري ادريس ، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة : اقتصاد سياسيي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة ، مجلة سياسيات عربية ، العدد 19(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016) ص82.

المطلب الثاني الحركات الاحتجاجية في سياق الربيع العربي ومسار الإصلاح

أنطلقت شرارة الاحتجاجات، التي شهدتها الجزائر في 3 كانون الثاني عام 2011 بسبب زيادة الأَسعار لمجموعة من المواد الغذائية، وأهمها (السكر والزيت)، وشمل الاحتجاج مناطق عدة في مدينة وهران في الغرب الجزائري، ولتنتشر في الرابع من كانون الثاني في ولاية تيبازة بالوسط وعلى حدود، ولاية العاصمة الغربية كمدينة، بواسماعيل، وفوكة وقد خلفت هذه الاحداث اضراراً كثيرة بالممتلكات العامة، والخاصة على مدار ثلاثة أيام ،وعرفت بانتفاضة السكر والزيت، وقد تزامنت هذه الأَحداث مع ما شهدته تونس من أحتجاجاً ، للتخلص من نظام زين العابدين بن علي، ولم تقتصر الأَنتفاضة الجزائرية على منطقتي الوسط، والغرب فسرعان ما وجدت لها صدى في منطقة القبائل متجهة شرقاً نحو مدن عنابة وسكيكدة والطارف وسوق اهراس بأقصى الشرق الجزائري كما أمتدت حتى الجنوب من في مدينة ورقلة والجلفة والاغواط[18].

وعندما صوت البرلمان على قانون تعريب اللغة العربية، وحدد سريانة مطلع عام 2000وقد أثارت هذه الخطوات حركات احتجاجية، وأضطرابات قامت بها التيار البربري، ولم تأخذ منحى الهدوء الإ بعد أَعلان الرئيس بوتفليقة عن دسترة اللغة الامازيغية، باعتبارها مكون من مكونات الهوية الثقافية الجزائرية[19]. لقد لبت منطقة القبائل النداء، و المعروفة بمناهضتها للسلطة، واندلعت احتجاجات ضد غلاء المعيشة تبعتها مطالب بتغير النظام، فقرر بوتفليقة تعديل دستور 2002, لتلبية مطالب عدة و اعتبر الامازيغية لغة وطنية وهو أحد مطالب منطقة القبائل , ولامتصاص غضب الشارع أعلن بوتفليقة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي لكنة لم يحقق فيه نجاحا معتبراً إذ لاتزال الجزائر تعتمد بشكل حصري تقريبا على النفط ،والغاز بنسبة 98% من عائدات التصدير ، و60% من إيرادات ميزانيتها وظهر أن تنويع مصادر الدخل أمر بعيد المنال[20].ومن أجل أمتصاص نقمة الاحتجاجات التي اندلعت، وشملت أجزاء واسعة أخذ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأطلاق جملة من الاصلاحات والخطوات التقدمية، أولها رفع حالة الطوارئ بعد 19 سنة من فرضها، المقرة منذ حرب العشرية السوداء* وتحسين المرافق، والخدمات العمومية، وعطاء فسحة من الديمقراطية للأحزاب، والقوى السياسية

[18] كروشي فريدة، ظاهرة الاحتجاجات ومسار الاصلاحات السياسية في الجزائر، مصدر سبق ذكره ، بلا ص.

[19] محمد بوضياف ، مستقبل النظام ، مصدر سبق ذكره ،ص 156 – 245.

[20] رعد فالح علي البهادلي ،النظام السياسي الجزائري في عهد عبد العزيز بوتفليقة، رسالة ماجستير غير منشورة ، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2017) ص137.

للتعبير عن نفسها في مجال الأَعلام، واطلاق جملة من القوانين التي تنظم الأَحزاب والنقابات والجمعيات، وهي إجراءات الهدف منها تهدئه الأَوضاع والرجوع إلى طاولة الحوار مع الأَحزاب وجميع القوى الوطنية[21].

وسجلت انتخابات عام 2012 نسبة ضعيفة مقارنة، بالإمكانيات الهائلة التي سخرتها الدولة في مجال الدعاية الأَنتخابية من أجل حث المواطنين، على المشاركة الواسعة، ووصل الأَمر إلى تدخل الرئيس شخصياً في الحملة الانتخابية، وحث المواطن على المشاركة بقوة في الأنتخابات التشريعية، كخطوة أولية لتهديه الأَوضاع[22].وفي أطار الاصلاحات أعرب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عن استعداه لإصلاح وترقية الاستثمار إذ طالب بتوسيع دائرة الاستثمار عند زيارته لواشنطن من 12إلى 14 تموز 2001 واعرب عن استعداده، لرفع الحواجز الجمركية بين البلدين، وجلب الشركات الامريكية للاستثمار في الجزائر لاسيما بعد أصلاح قانون الاستثمار بالإضافة للكثير من المشاريع في مجال تكنلوجيا الاتصالات، والنفط والخدمات، والشبكات الكهربائية[23].

كما زادت الحكومة دعم المواد الغذائية، وخفضت الرسوم الجمركية على المنتوجات الغذائية المستوردة ،ومنحت زيادة في الأَجور لموظفي الخدمة المدنية، وقدمت قروضا للفلاحين بدون فوائد للشباب العاطل، فضلاً عن مبالغ ضخمة ضخت لمشاريع، عدة فقد قفز الأَنفاق الحكومي إلى 50 بالمئة عام 2011 وزادت رواتب الموظفين بنسبة 46 % ،وسرعان ما تراجعت الحكومة عن الكثير من العهود، التي أطلقتها عام 2014 بسبب تراجع أسعار النفط[24]. حاولت الحكومة الجزائرية خلال هذا العام أيجاد مخارج للإزمة، من خلال أيجاد بدائل أخرى لقطاع المحروقات ولأهمية الامكانيات الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر، فأن جل أهتمامها ترتكز على

[21] لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مصدر سبق ذكره ، ص326.

[22] فتحي زيغمي، العزوف الانتخابي والشرعية الديمقراطية في الجزائر، مصدر سبق ذكره ، ص67.

[23] بخدة عبد القادر ، تأثير تطور الامن القومي الامريكي على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ،المجلد الاول ، العدد الثالث – مارس اذار (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، 2019) ص139.

[24] عربي بومدين، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول ،مجلة سياسيات عربية ، العدد 25(الدوحة: المركز العربي للا بحاث ودراسة السياسات ، 2017) ص 38.

تنمية الطاقات المتجددة من أجل الحصول على العملة الصعبة اللازمة، لتحريك التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الأَمن الطاقوي وفي ذات الوقت تحافظ على أستمرارية الدولة الريعية[25].

واتصفت الاحتجاجات بغياب ملموس للقوى الحزبية في التفاعل، مع هذه الاحتجاجات باستثناء حزب التجمع من أجل الثقافة، والديمقراطية إذ كان له النصيب الأَوفر من التضييق من قبل النظام، وهو ما عكس غياب بديل سياسي معارض قادر على التعاطي، مع متطلبات المحتجين ، وهذا يعني حجم الأَنشقاق والتشظي الذي تميزت به الحركة الاحتجاجية، وهو ما أشيع عن قيام آئمة المساجد بمبادرة ومحاولات لتهدئة الأَوضاع عن طريق لعب دور الوسيط بين الدولة، وقوات الامن[26]. وعليه فان الأَضطرابات التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة الربيع العربي أتصفت في جوهرها بمجموعة من الخصوصيات، إلا انها أعادت انتاج كثير مما عرفت به الحركات الاحتجاجية في الجزائر، خلال العقود الثلاثة الماضية حسب تعبير عبد الناصر جابي حيث تميزت بضعف أشكالها التنظيمية وغياب الفئات الوسطى، والمتعلمين عنها بالإضافة إلى أفتقارها لشعارات محددة، ذات طابع سياسي أو اجتماعي, الأَمر الذي دفع بالخطاب السياسي إلى حصرها في مطالب اجتماعية نافياً، أي توجه سياسي حولها، وهذه الحركات الشبابية تعتبر غير منظمة ومتعددة المطالب و تتحرك على ربوع الوطن، لأتملك الاستمرارية الاحتجاجية، كما تبدو أنها أحادية المطالب السكن البطالة الاجور[27]. وأندلعت احتجاجات منذ مطلع عام 2013 في الولايات الجنوبية، والتي غلبت عليها سمة الفقر وتدني المستوى المعيشي، ولم تكن الاحتجاجات وليدة هذا العام بل تعود إلى احتجاجات عام 2004 ،عندما تأسست حركة ابناء الجنوب من أجل العدالة، وهي حركة مطلبية سلمية كانت تطالب بضرورة تعزيز برامج التنمية المحلية، وسعى النظام لإخمادها بأبشع الاساليب إذ تعرض افرادها لملاحقات أمنية وقضائية وحكم على منسقيها بالسجن النافذ كما واصل بعض أعضائها الاحتجاج، لاسيما اولئك الذين لم تستطيع السلطات أن تطالهم[28]. لكن هذه الحركات لم تصل إلى درجة العاصفة، كما في مصر وتونس التي يمكن أن تؤدي إلى تغير جذري على مستوى

---

[25] لقرع بن علي ، استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الابعاد الجيوسياسية واعادة بناء الدولة الريعية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الاول (برلين: المركز الديمقراطي العربي ، 2017)ص 195.

[26]لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر،مصدر سبق ذكره ، ص326.

[27] عبد الناصر جابي , الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني 2011, (تقيم حالة)،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) ,شباط 2011, ص1 .

[28]كروشي فريدة، ظاهرة الاحتجاجات ومسار الاصلاحات السياسية في الجزائر، مصدر سبق ذكره ، بلا ص.

النظام الجزائري، الذي اتقن فن التحكم في الوسائل التي تضمن بقاءه, ومنها أستغلال تخوف المواطن من الرجوع إلى حالة عنف التسعينيات، التي لاتزال أثارها قائمة على مستوى الروح البشرية بسلام بفضل توفر أموال النفط وحنكته الديبلوماسية[29] . كما أن هذه الحركات الشبابية تعتبر غير منظمة، ومتعددة المطالب وهذه الاحتجاجات التي تتحرك على ربوع الوطن، لأتملك الاستمرارية الاحتجاجية، كما تبدو انها احادية المطالب السكن البطالة الاجور[30].

وفي محاولة للتصدي لهذه الأَوضاع، أنتهجت الحكومة عام 2015 ,طائفة من السياسات التقشفية التي تأخرت كثيراً, ودعت موازنة 2016, إلى تقليص الانفاق العام بنسبة 9% وستقوم الحكومة بفرض تراخيص جديدة للاستيراد , وتدرس أمكانية رفع أسعار الكهرباء إلى ما يقارب تكلفتها الحقيقية, وسوف تسمح السلطات النقدية بزيادة خفض قيمة الدينار بغية الحيلولة دون أبتعادها عن السعر الحقيقي[31] .

فضلاً عن الدور الكبير الذي اضطلع به الرئيس بوتفليقة، خلال الاعوام 1999- 2016 في الحد من تدخل الجيش في السياسة، وتحديث بنيته ووسائله من خلال إجراء تغيرات هيكلية واحالة بعض من قادته التاريخيين ،على التقاعد[32]. فتلك الاصلاحات لم تكن بالمستوى المطلوب، وقفت عاجزة في أحيانا كثيرة عن أيجاد حلول جذرية ،وماتزال البلاد تعاني من أزمات عدة أبرزها تشظي الهوية، فالبعض يتمسك بالأَتجاه العروبي، وآخر بالأَتجاه الإسلامي في حين يرجع البعض إلى الهوية الامازيغية ,وهذه الاحتجاجات الامازيغية التي تبرز بين الحين والأَخر كنتيجة للتخلف التي تعيشها هذه الاقلية والسياسات الخاطئة التي أطلقتها الدولة لمعالجة هذه الاقلية التي كانت على الدوام مصدراً لإثارة القلائل والأَضطراب، عدم الاستجابة مع المطالب الخاصة بهذه الاقلية يودي إلى تصعيد النزاعات الانفصالية بين ابنائها, لاسيما أذا وجدت دعما من قوى اجنبية,

---

[29] رعد فالح علي البهادلي ،النظام السياسي الجزائري ، مصدر سبق ذكره ، ص 145.

[30] عروس الزبير , الانتفاضات العصية : الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية , مجلة السياسة الدولية , القاهرة , العدد184, نيسان 2011 ,ص 88 .

36] الاوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر , المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ,في 2016/12/24 ,على الرابط http//info.politics.dz.com تاريخ الاطلاع على الرابط 2/ 3/ 2020.

[32] الطاهر سعود ، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، مجلة سياسيات عربية ، العدد 24(الدوحة: المركز العربي للا بحاث ودراسة السياسات ، 2017)ص 48.

ولكن الشروع بالإصلاحات سوف يعطي للسلطة التركيز على وقف العنف الذي تمارسه الجماعات الاصولية[33].

وعادت الاحتجاجات لتتجدد من جديد منذ مطلع عام 2015 حيث يشير تقرير مديرية الأمن الوطني لشهر حزيران أن عدد الاحتجاجات في بداية هذا العام بلغ 6188 احتجاجا بزيادة قدرها 62 بالمئة عما سجل سنة 2014[34].ويبدوا أن الاحتجاجات أخذت تتجدد بين الحين، والأخر وأبرزها احتجاجات عام 2001،فضلاً عن الاحتجاج ذات الطابع الاثني، ومن جملة الاصلاحات التي طرحها النظام هي دسترة اللغة الامازيغية، باعتبارها مكون من مكونات الهوية الثقافية الجزائرية، فضلا عن تعديل الدستور، وطرح برنامج للإصلاح الاقتصادي، وتعديل دستور 2002 ،ورفع حالة الطوارئ، وحاول النظام الالتفات على هذه الاحتجاجات، عبر تعديل المادة 74 من دستور 2008 والمتعلقة بتعديل تحديد ولاية الرئيس بعهدتين، ليتمكن من البقاء في السلطة لأطول مدة ممكنة، وأهم سمات هذه الاحتجاجات هو ضعف تنظيمها ،وغياب الفئات الوسطى، وعليه وقدا تسمت العلاقة بين الحراك والنخب السياسية بين القبول والرفض مما اتيح للنظام لحصرها ضمن احتجاجات اجتماعية مطلبية نافيا بعدها السياسي، وتميزت بطابع القبول من خلال شروع النخب بإصلاحات عدة لاحتوائها أما احتجاجات مطلع عام 2012و2013 أتسمت بطابع العنف وسعى النظام لإخمادها بأبشع الطرق وتميزت بعدم مقبولية النخب من خلال شروعه بأعنف الوسائل لإخمادها وبذلك فلم يكن للحركة الاحتجاجية أثر كبير في دفع النخب السياسية لمسار الاصلاح

المطلب الثالث: آفاق الحركة الاحتجاجية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر مطلع عام 2018

شهدت البلاد احتجاجات مطلع عام 2017 اعتراضاً على قانون المالية، والزيادة في الأسعار وشملت كل من بجاية والبويرة وبومرداس، والتي جوبهت برفض شعبي، وذلك لتحولها لأعمال عنف وتخريب، بفعل عدم تحكم الأحزاب السياسية، والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني في توجيهها[35]. وقد سبق هذه الأحداث

[33]منى حسين عبيد, السياسة الجزائرية العامة اتجاه المسالة الامازيغية , نشرة قضايا سياسية , العدد الاول (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) اذار 2016 ,ص 38-39 .

[34]الطاهر سعودي ، عبد الحليم مهورباشة، المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي مقاربة سوسيولوجية، العدد 18/ 5 ،(سوريا: مركز عمران ، 2016) ص155.

[35] عربي بومدين، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعصر التحول، مصدر سبق ذكره ، ص37.

إقرار البرلمان الجزائري في 7/ 2 / 2016، بالأغلبية المطلقة مسودة التعديل الدستوري، التي طرحها بوتفليقة وصوت 499 نائبا لمصلحة مسودة الدستور، مقابل رفض نائبين وامتناع 16 نائبا من مجموع 517 نائبا، ويتضمن الدستور الجديد 38 مادة جديدة، وإجراء 74 تعديلاً في مواد الدستور السابق، وانشاء هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات، والزام الرئيس بتقدم عرض للسياسية العامة كل سنة، وتعد هذه الإجراءات الإبرز من نوعها ،والتي أعتمدها الرئيس بوتفليقة لتهدئة مسار الاحتجاجات، التي اندلعت بين الحين والأَخير وشملت مناطق عدة[36] .

وفي خضم هذه الاوضاع، أعلنت السلطات الجزائرية في 2/ 2/ 2017 ،عن موعد الانتخابات التشريعية، وحددتها في 4أيار / عام 2017 وفق ما نقله بيان للرئاسة الجزائرية ،وسادت شكوك من أمكانية تأجيل الانتخابات، وهذا ما جعل وزير الداخلية : نور الدين بدوي يؤكد أن الانتخابات ستجري في موعدها، وأن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، هو الوحيد المخول دستوريا تحديد موعدها[37].

اندلعت احتجاجات وسط الجزائر، عندما نظم المئات من سكان ولاية الجلفة في 29 تموز 2018 ،مسيرات احتجاجية ضد ما اسموه ب" سياسية التميز" تجاه ولايتهم وحرمانها من التنمية وبعد عدة ايام نظمت، ولايات أخرى احتجاجات مماثلة، هي ورقله، وبشار والجلفة، أشتركت في ادانتها السلطات المحلية، طالبت بعدم صرف الاموال العامة على نشاطات، التي يراها المحتجون غير نافعة، وطالبوا بالمزيد من العدالة في توزيع الخدمات الحكومية، ومكافحة الفساد وترقية، وتطوير الاقتصاد[38]. وبلغ مجموع هذه الاحتجاجات، والتي شهدتها البلاد، وكشفت السلطات عن مجموعها البالغ 1100 احتجاجا، مطلع عام 2018، اندرجت في بوتقة هذه الاحتجاج جميع فئات المجتمع بمختلف تشكيلاتها، وانتماءاته وهو ما أعطاه بعداً شعبياً، وشكل نواة اجتماعية صلبة كرست من ديمومته[39]. وعليه فقد تجددت هذه الاحتجاجات الجديدة ، وتعد الأَبرز من نوعها، وذلك مطلع عام 2019

[36] محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في الفترة 1/ كانون الثاني /و28 شـــباط 2017 ، مجلة ســـياســـيات عربية ، العدد 25(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2017) ، ص119.

[37] محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في الفترة 1/1/ 2016 – 29/ 2/ 2016، مجلة سياسيات عربية ، العدد 19، مصدر سبق ذكره ، ص112.

[38] محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في الفترة1/ تموز – 31 أب / 2018، مجلة سياسات عربية ، العدد 34(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2018) ص108.

[39] بوحنية قوي ، الحراك السياسي في الجزائر من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الامن (الجزائر: جامعة ورقلة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والامنية ، 2019).

عندما خرجت الملايين من الشعب مطالبة بأسقاط النظام، برمته على أثر اعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للترشيح لعهدة رئاسية جديدة[40].

والجدير بالذكر أن التحالف الرئاسي، الذي يعتمد علية الرئيس يضم أربعة أحزاب، هي جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وتجمع أمل الجزائر ،والحركة الشعبية الجزائرية وتعمل قيادات هذا الأَحزاب على التأكيد من أستمرار أنضواء قواعدها، تحت أمره الرئيس ومحاولة أجهاض أي تحرك ضد النظام[41].

إذ ثار الشعب الجزائري ضد النظام وكل رموزه ونتيجة لذلك، و في22/ 3/ 2019 قرر الرئيس بوتفليقة الغاء الأَنتخابات المقرر عقدها في 18/ نيسان من ذات العام، وعدم الترشيح للرئاسات، وعقد ندوة وطنية لاختيار رئيس جديد الا أن الشعب، ونشطاء الحراك السياسي ايقنوا أن لهذه التصريحات ما هي، إلا مناورة من قبل النظام، واعوانه لكسب الوقت وترتيب اوراقه ومن ثم الأَلتفات حول مطاليب الشعب، وتميعها وتعد هذه التصريحات المناورة الأَولى للنظام من أجل ترسيخ، واستمرار بقاءه في السلطة[42]. ومن أبرز المعطيات التي كان يعتمد عليها النظام في بقاءه هي مؤسسة الجيش إذ كانت الداعم الأَبرز ، لاسيما بعد أدخال تغيرات هيكلة أبرزها، أعادة هيكلية جهاز المخابرات للحد من نفوذة، والخطوة الأهم من ذلك، هي أستبدال دائرة الأَمن، والأَستعلامات الملحقة بوزارة الدفاع الوطني بدائرة المصالح الأَمنية الملحقة بالرئاسة، بالإضافة إلى مساندة مؤسسة* سوناطراك الاقتصادية[43].

وقد شكك الكثير في قدرة الحراك المدني لإزاحة كتلة النظام الصلبة والجاثمة على السلطة لمدة عشرون عاما وعلى الرغم من ذلك لم يكن أمام الرئيس المنتهية صلاحيته، أزاء هذا السيل العارم من الاحتجاجات الرافضة لوجوده إلا سحب ترشيحه في يوم 4 آذار / مارس 2019، وأعلان الرئيس حزمة من القرارات أولها حل

---

[40] حامدي ياسين ، منصات التواصل الاجتماعي وموجة الحراك الشعبي في الجزائر (جامعة سطيف: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والامنية ، 2019).

[41]تقدير موقف، احتجاجات الجزائر : تحالف القوى التي تقف وراء الرئيس (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019) ص4.

[42] إفان نوري ، مالات الحراك الشعبي في الجزائر بعد شهر من انطلاقه،(الجزائر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019).

[43] نور الدين عفان، الحراك الشعبي ضد العهدة الخامسة عنوان لرفض النظام(جامعة قاصدي مرباح: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019).ولمزيد من المعلومات ينظر تقدير موقف، احتجاجات الجزائر : تحالف القوى التي تقف وراء الرئيس، المصدر السابق ص 5.

- سونطراك : تعد ابرز المؤسسات الاقتصادية التي تدير الثروة النفطية في البلاد وتدر ميزانية ضخمة للنظام تقدر بحوالي 98بالمئة من الميزانية الاجمالية للبلاد وهي عصب الاقتصاد الجزائري والممول لنفقات وزارة الدفاع والجيش ، نور الدين عفان ، المصدر نفسه.

الحكومة، ثم تأجيل الانتخابات، وعين نور الدين بدوي وزير الداخلية السابق، وزيرا أولا ورمطان العمامرة* نائبا له[44].

وبدت ملامح المرحلة الإنتقالية تتشكل، عندما سحب الرئيس بوتفليقة ترشيحه ويبدوا أن الدائرة المحيطة بالنظام، كانت تهيئ شخصية لاستلام منصب الرئاسة، وهو العمامرة ،ويعد من الشخصيات المناسبة لخلافة لرئيس بوتفليقة منذ عام 2017، ويمتلك خبرة في العمل الدبلوماسي فتهيئته القت صدى إيجابي لدى قيادة الجيش، وتم تعينه من قبل رئيس الجمهورية في 14 شباط عام 2017،ومباشرة تلقته وسائل الاعلام المحلية، والحراك الشعبي بالنقد وعدم الرضى كونه من شخصيات النظام السابق[45].

و برزت أيضا شخصية *الاخضر الابراهيمي، هو الآخر لقيادة المرحلة الإنتقالية، وتكليفه بالعمل على تشكيل الندوة الوطنية، وهو شخصية توافقية أكثر منها حزبية أو سلطوية، وعلى الرغم من استقلاليته، إلا انه لم تكن له علاقات مباشرة مع الطبقة السياسية، فبعض الأَحزاب بادرت بعدم مشاركتها في الندوة الوطنية، وعليه فلم يجد الابراهيمي التفاعل الازم، للاستمرار بمهمة الوساطة وتعد هذه المناورة الثانية للنظام، والذي عمل على زج عناصره نظامه أو على الأَقل ضمان وجودهم في المرحلة الإنتقالية[46].وفي 2آذار أستقال الف عضو، من حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يقوده رئيس الوزراء السابق، أحمد أويحيى المشارك في الائتلاف الحاكم، دعما للحراك الجزائري، وذلك في مؤشر جديد على تعرض معسكر الرئيس بوتفليقة، لشرخ أمام التظاهرات وأن هذه الاستقالة جاءت حتمية، نتيجة للمستجدات الأخيرة التي شهدتها الساحة السياسية[47]. وعليه فقد أخذ جهاز الرئيس يتصدع على أثر وقوف أغلب أحزب التحالف الرئاسي مع النظام وظهر جناحان ضمن المؤسسة العسكرية الأَمنية، هما جناح الجيش بقيادة أحمد قايد صالح، وجناح رئاسة المخابرات شقيق الرئيس، السعيد

---

[44] العربي العربي ،الانتخابات في الدولة الريعية وحدود الديمقراطية : حالة الجزائر ، مجلة المستقبل العربي العدد491 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019) ص 60. ولمزيد من المعلومات ينظر. عامر مصباح ، جمعة مأزق الحراك الشعبي وامكانية الحل (جامعة الجزائر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019).

[45] محمد السبيطلي ، حراك الجزائر : أزمة نظام بين الاصلاح والقطيعة (السعودية : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، 2019)،ص23.

- رمطان العمامرة : شغل منصب وزير الخارجية لمدة 4 سنوات بين عام2013و 2017 وله شبكة علاقات متينة وواسعة جعلته يعين– بعد مغادرته لمنصبه على رئاسة الدبلوماسية الجزائرية –عضوا باللجنة الاستشارية العليا للأمم المتحدة المكلفة بالوساطة الدولية منذ عام 2017 كما انه يشغل عضو مجلس إدارة " مجموعة الازمات الدولية "منذ عام 2018.محمد السبيطلي ، المصدر السابق ،ص 23.

[46] محمد السبيطلي ، حراك الجزائر : أزمة نظام بين الاصلاح والقطيعة، مصدر سبق ذكره ، ص و24و25.

[47] وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي ،الوثيقة"12" 2019 مجلة سياسات عربية، العدد41، ص152.

بوتفليقة، ويدعمه رئيس المخابرات الجنرال بشير[48].ولم يترك أركان النظام أي فرصة متاحة أمامهم، من أجل الالتفات على هذه الاحتجاجات وافراغها من محتواها، وأعادة مسارها بما يصب، وفقا لمصالحهم وهذا ما دفع السعيد بوتفليقة ومحمد مدين وبشير طرطاق، للعمل ضد مصالح الشعب، إلا أن قائد صالح رئيس أركان الجيش أعلن مساندته لهذه الحراك، فضلاً عن المؤسسة العسكرية، كما طالب الحراك بضرورة تأسيس لجنة مستقلة تقودها شخصيات نزيهة تتناسب مع تطلعات، ومصالح الشعب[49].

وفي تاريخ 17آذار عام2019، تجمع عشرات القضاة، والمحامين أمام مقر مجلس تيبازة في وقفة أحتجاجية معبرين عن دعمهم، للحراك الشعبي، ونددوا بشعارات " لا لمصادرة إرادة الشعب "" لا لاضطهاد القضاء " " نعم لدولة القانون" ،وذلك دعما للحراك الشعبي ،ورفضهم للإجراءات، التي أعلن عنها بوتفليقة[50].ورفض تكتل يضم ست نقابات في قطاع التربية، والتعليم عرضا من رئيس

الحكومة المكلف، نور الدين بدوي بشأن التشاور حول تشكيل الحكومة الجديدة، رافضاً اياها حتى رحيل جميع رموز النظام السابق[51]عندما أيقن النظام عن عدم جدوى تمسكه، بالسلطة أمام هذه الحراك الثوري، الذي اشغل الشارع وعمت به جميع وسائل الأَتصال الجماهيري، واجبر على تقديم أستقالته في 2/ 2019/4، ومن هنا تتبادر مسألة ملي الفراغ، الذي يترتب على أنسحاب الرئيس من المشهد السياسي، بسبب حالة الجمود ،وضعف التأطير الفكري، وعدم وجود استراتيجية واضحة للعمل على تحديد رؤيه مستقبلية للعمل السياسي مستقبلا[52]. من الجدير بالقول أن هناك الكثير من الأَحزاب، التي نشطت في الساحة الحزبية التي تمت صناعتها داخل مقرات جهاز الأَمن أضافة إلى بعض الأَحزاب المستقلة عن النظام، وظيفتها الأَساسية هي تشتت الساحة السياسية والتيقن لعدم ظهور قوة حزبية قادرة على حيازة أغلبية الأَصوات، في حالة وجود أنتخابات شفافة بعد

---

[48] تقدير موقف ، ما بعد استقالة بوتفليقة ... آفاق التغيير الديمقراطي في الجزائر، 18 ابريل / 2019(الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019) بلا ص.

[49]فينالو ناتج ، لماذا تصر قيادة الاركان تجاهل مطاليب الحراك (الجزائر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019).

[50]محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ،للمدة 1/ اذار _ 30نيسان/ 2019 مجلة سياسات عربية، العدد38 (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019)ص103.

[51]وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي ،الوثيقة الثالثة، 2019 مجلة سياسات عربية، العدد41 المصدر نفسه، ص151 .

[52] نور الدين عفات، أزمة الحكم في الجزائر انعكاس لغياب التوافق الدولي والمحلي (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019).

غلق المجال الحزبي، أكثر من عشرة سنوات عملت السلطات على منح ما يزيد على 35 ترخيصا، لأنشاء أحزاب جديدة أغلبها لا يمتلك مقرا ثابتاً، ولا يتعدى عدد أعضائها، المكتب الوطني [53].وفي هذا المجال يقول "عرج سعيدوني" عن النخبة الجزائرية ،واصفاً اياها والتي لم تكن بأحسن حال من الأَحزاب السياسية، بأنها جماعة مستقلة بذاتها، ولها اطار تنظيمي، ولو نسبيا ولها القدرة للتواصل مع المجتمع، والدولة لذا فهي أقلية فاعلة، ذات قوة مؤثرة تجعل افرادها مؤهلين للتعامل مع السلطة، وهذا ما يؤهلها للارتقاء إلى أعلى الهرم الاجتماعي، ويقول سعيدوني "أننا ننتظر من النخب الجزائرية، أن تستوعب الحراك الشعبي، وتنتج افكار جديدة [54].

وعلى الرغم من ذلك أستطاعت أحزاب المعارضة، وتجمعت في 23 مارس واطلقت " فعاليات قوى التغير لنصرة خيار الشعب ،وكان ذلك الأَجتماع في مقر حزب " جبهة العدالة والتنمية" الذي يقوده علي جاب الله، ويضم هذا التجمع شخصيات وطنية، وأحزاب ونقابات وفاعلين سياسيين، وأصدر خريطة طريق، ونشرتها أغلب وسائل الأَعلام الجزائري، ودعت إلى تشكيل هيئة رئاسية، تتولى صلاحيات رئيس الدولة، وتعين حكومة كفاءات وانشاء هيئة مستقلة لتنظيم الأَنتخابات، وأن لا تتجاوز المرحلة الإنتقالية، قرابة ستة أشهر [55]في 2019 /4/10 "ان تستقيل أو تجبر على ذلك بقوة الشعب" هذه هي الرسالة التي أختارها الشعب، إلى الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح، مباشرة بعد تنصيبه عقب أعلان شغور منصب الرئيس [56] أن الشعب الجزائري أنتفض ضد فشل مشروع الدولة الوطنية، وهو أهم مكتسب للشعب، وضد حكم عسكري بيروقراطي أستهلك ثرواتهم، فقد أسهمت تجاوز العمل السياسي الحزبي الذي يرتكز اليه النظام ويدمر أطرهم التقليدية وأسهمت في رد فعل على ممارسات النظام وساعدت في أبرز نخب شبابية قدر لها قيادة هذا الحراك واستمراره [57].فالوضع السياسي في الجزائر كما قال أوصديق يحكمه صراع ،يستند إلى منطقين . الأَول سماه "منطق الاصلاح" ويتمثل

---

[53] نوري ادريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر ، من الايديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية، مجلة سياسات عربية ، العدد35، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2018) ص41.

[54] نقلا عن ايهاب محارمة ، الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وافاق التغير الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد38 (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019) ص144.

- الاخضر الابراهيمي: يجمع الابراهيمي _ البالغ من العمر 85عاما –بين الانتماء المبكر لجبهة التحرير الجزائرية " بداية الخمسينات من القرن الماضي" والعمل الدبلوماسي بصفته وزيرا للخارجية في مطلع التسعينات والعمل الاممي اذ كان له حضورا في مناطق عدة شهدت توترات وازمات عدة في لبنان ، العراق ، واليمن، وافغانستان، وزائير وجنوب افريقيا) محمد السبيطلي، مصدر سبق ذكره ، ص24.

[55] محمد السبيطلي ، حراك الجزائر : أزمة نظام بين الاصلاح والقطيعة، مصدر سبق ذكره ، ص 22.

[56] محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ،للمدة 1/ اذار _ 30نيسان/ 2019 مجلة سياسات عربية، العدد38 مصد سبق ذكره، ص 104 و105 .

[57] ايهاب محارمة ، الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وافاق التغير الديمقراطي المصدر سبق ذكره ص144.

بالمسار الدستوري الذي اقترحه الجيش الجزائري في آذار عام 2019 وعلى أساس تطبيق المادة 102 ،من الدستور الجزائري وهي شغور منصب رئيس الدولة فهذه المادة، وضعت للظروف السياسية الطبيعية، وليس لإدارة الاحتجاجات الضاغطة . أما الثاني" منطق التغيير" فهو المنطق الذي ينادي به المحتجون، والمعارضة السياسية وهذا المنطق لا يستند إلى القواعد الدستورية المكتوبة، وأن الاحتجاجات الراهنة في الجزائر تتطلب حلولاً سياسية، وليست حلول دستورية [58].

أما المناورة الثالثة للنظام فكانت محاولة البقاء لغايه28 نيسان، مع أصدار قرارات مهمة وتدشين ثلاث مشاريع هامة على رأسها المسجد الكبير، وفتح المطار الدولي الجديد وتدشين الملعب الاولمبي الكبير، لكن الشعب رفض هذه الاصلاحات، ولم يكن أمام الرئيس إلا الانصياع لأوامر الشعب [59]. حدد الرئيس الجزائري المؤقت، عبد القادر بن صالح الرابع من تموز 2019 ،تاريخاً لأجراء الانتخابات الرئاسية وهو الموعد الذي يتزامن مع الذكرى 57 لاستقلال الجزائر [60]. وبعد فشل الأَنتخابات الرئاسية المقرر عقدها في تموز، أعلن الرئيس المؤقت الذي أنتهت ولايته الدستورية في 9 تموز عن الانتخابات الرئاسية في 12 كانون الأَول، وهي المرة الثالثة التي تحاول السلطات تنظيم أنتخابات، وشدد على أجراء الأَنتخابات أحمد قايد صالح، واعلنت المؤسسة العسكرية عن استخدام تدابير قمعية من أجل تمريرها [61].

أما المحتجون فقد قرروا مقاطعة الأَنتخابات، وصفوها بأنها تكريس للثورة المضادة، وعودة رموز النظام السابق، وطالبوا برحيل أحمد قايد صالح، وعبد القادر بن صالح، وأن تكون هناك مرحلة إنتقالية حقيقية، وتشرف على الأَنتخابات، سلطة تنفيذية مستقلة، ينبثق عنها حوار، مع كل قوى المجتمع [62].كما طالب الحراك الشعبي، باستقالة كل رموز النظام بعد أنتهاء المرحلة الإنتقالية وبذات الوقت حاولت المعارضة، والتي ظهرت على الساحة بعد غياب، الالتفات حول مطاليب الشعب، وركوب موجة الاحتجاجات عبر المشاركة في لجنة

---

[58] المصدر نفسه ، ص 145.

[59] عبد القادر بوعرفة ، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 7 ،(جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية ، 2019) ص18.

[60] محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ،للمدة 1/ اذار _ 30نيسان/ 2019 مجلة سياسات عربية، العدد38 ، مصدر سبق ذكره ص 106.

[61] زين العابدين غبولي ، المرحلة الانتقالية المبهمة، معهد واشنطن لسياسية الشرق الادنى، متاح على الرابط، https; www.washigtoninstitute. org تاريخ الاطلاع 2020/6/5.

[62] عبد العالي رقاد، الانتخابات الرئاسية في الجزائر ما الذي يجب معرفته، متاح على الرابط Arabic"https:// www.bbc. Com تاريخ الاطلاع 5/3/ 2020

الحوار، والتي التقت مع رؤساء احزاب وهم رئيس حركة البناء عبد القادر بن قرينة، وحزب اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية، نور الدين بحبوح، وعمر بوعشة رئيس حركة الأنفتاح، ورئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد، ورئيس طلائع الحريات ،علي بن فليس، ورئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان، وطرحت فكرة المرحلة الإنتقالية في 31 آب، وهذا المرحلة لن تتبنى فكرة طرح المجلس التأسيسي، وتم تعويضه بفكرة المسار التأسيسي، الذي يعني الذهاب إلى الأنتخابات الرئاسية لكن ليس بالدستور الحالي بالإضافة إلى تبني، وثيقة ما قبل دستورية تتضمن المبادي العامة في الحريات، وتوازن السلطات، والفصل فيما بينها ثم الذهاب، إلى أنتخابات رئاسية بحيث يكون الرئيس المقبل مقيداً بها في صياغة الدستور المقبل [63].

وعليه أخذ هذا الحراك المدني يكتسي طابع الأستمرار المدني، والتنظيم الهيكلي والأصرار من أجل الحصول على الحقوق المنزوعة منه وبذلك فهو يختلف عن الاحتجاجات السابقة وقدر لهذه الاحتجاجات أن يكون لها أثر كبير في مسار الاصلاح على وأجبار هرم السلطة الرئيس بوتفليقة للتخلي عن ترشيحه لعهدة رئاسية خامسة ، مما أثار الكثير من الشكوك حولة فالرجل معتل صحيا منذ عام 2013 ،والغائب عن المسرح السياسي، وعلى الرغم من أنه محاط بهالة كبيرة وهي التحالف الرئاسي " أحزاب الرئيس" وجهاز الأمن ،والمؤسسة العسكرية تعد الداعم الأبرز للنظام ومن الصعوبة تجاوزها ،الا أن الاحتجاجات حققت الكثير من المكاسب، وابرزها اجباره لأجراء الكثير من الاصلاحات سعياً منه لاحتواء الحراك المدني، وحاول النظام ولمرات عدة الالتفات على هذه الاحتجاجات، وافراغها من محتواها عبر زج عناصره في المرحلة الإنتقالية لكن الحراك، أظهر عدم مقبولية كل الإجراءات التي طرحها النظام، والأصرار على تحقيق جميع مطاليب المحتجين، وابرزها المطالبة بمرحلة إنتقالية خاليه من جميع رموز النظام وإجراء أنتخابات شفافة وبأشراف أممي، والتزام الرئيس المنتخب بتعديل الدستور، والأقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة وعليه فقد كانت لهذه الحركات الاحتجاجية أثر كبير في دفع المسار الاصلاحي خطوات كثيرة إلى الأمام وأجبرت النخب السياسية للتخلي

[63] علي ياحي،الجزائر، ..هل المرحلة الانتقالية تفتح فعلا ابواب جهنم، متاح على الرابط الاليكتروني Independentarabia Com . www /; httt تاريخ الاطـــــــــــــــــــــــــــــلاع 2020/5/4

عن مكتسباتها وهي بذلك تختلف عن سياقات الحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد خلال مرحلة التعددية السياسية والربيع العربي.

الخاتمة

تعد ظاهرة الاحتجاج من أبرز الظواهر الاجتماعية التي عرفتها الجزائر ومنذ عقود عدها وابرز دوافعها السياسية هي تعنت وتزمت الأنظمة الحاكمة ،والتشبث بالسلطة ،وعدم الإيمان بالتداول السلمي للسلطة ،والسيطرة عل مقدرات البلد ،والتي تعود أغلبها للنظام وحاشيته أما الشعب فلم ينل من تلك المقدرات أي شيء.

بدأت تلك الاحتجاجات بدوافع من الحركة الإسلامية ومن ثم التيار البربري بسبب حرمان هذه الفئة الكبيرة من حقوقها الدستورية إذ كانت على الدوم تسعى لترسيخ هويتها الأمازيغية ودسترتها واتسمت ظاهرة الاحتجاج بطابع العنف في مراحل سابقة ،وبروزها في مناطق دون آخرى وفي بداية عام2018 أتسمت ظاهرة الاحتجاجات بالتوسع وتراجع حدة العنف إذ قادها المجتمع المدني وأطرها في سياق حراك مدني فعال ،وشامل لكل إجزاء وفئات وطبقات المجتمع ،وصدح اصواته بالتعالي لرفض بقاء النظام ،وتحالفه الرئاسي وأبعاد كل عناصر النظام ،وضرورة الشروع والأستعداد لمرحلة إنتقالية خالية من العناصر المحسوبة على النظام وزج عناصر مدنية ممن يعول عليهم بإدرة المرحلة الإنتقالية.

الاستنتاجات

1- تعد احتجاجات عام 1988 من أكبر الاحتجاجات ،واتسمت بطابع العنف ولكن النظام سيطر عليها بالقوة إذ لعبت الجماعات الإسلامية دور الوسيط بين المتظاهرين والنظام ،وفي مراحل لاحقه قادت الجماعات الإسلامية الاحتجاجات في ظل غياب قوى سياسية لتصل بعد ذلك أعتاب البرلمان على أثر فوز الجبهة الإسلامية للأنفاذ في أنتخابات عام 1992.
2- ومن أجل تهدئة الاحتجاجات شرعت السلطة بإصلاحات أساسية ،ومنها تأسيس دستور عام 1997 ولكن تلك الإصلاحات لم تكن بالمستوى المطلوب فاندلعت اضطرابات عدة أطرافها الجماعات الاسلامية ،والجيش استطاع الرئيس بوتفليقة من السيطرة عليها.

3- أما احتجاجات الربيع العربي عدت من أكبر وأوسع الاحتجاجات واطلق شرارتها التيار البربري لتمتد ،وتشمل مناطق عدة في البلاد ،ولم تأخذ منحى الهدوء الابعد قيام النظام بدسترة اللغة الامازيغية ،وتعديل الدستور وإجراء إصلاحات اقتصادية عديدة.

4- تعد احتجاجات عام 2018 من أبرز الاحتجاجات ،وشملت مناطق عدة ،وتعالت أصوات المحتجين وبإصرار لا سقاط نظام بوتفليقة المتمسك بالسلطة ،وبدأ هذا الأخير بمناورات عدة لإمتصاص نقمة المحتجين ولم تجدي محاولاته الإ أصرار المتظاهرين للتخلص من النظام برمته.

5- تعرض معسكر الرئيس للتأكل عندما أعلنت أحزاب التحالف ،وكذلك المؤسسة العسكرية ،والجمعيات النقابية وقوفها بجانب الحراك المدني عبر تصريحاتها المتعددة وبذلك أنهارت الكتلة الصلبة للنظام وأعوانه، واصبح للفعل الاحتجاجي دوراً كبيرا في رسم مسارات الاصلاح وبذات الوقت حاول النظام، أعادة أنتاج نفسه ولمرات عدة عبر زج عناصره، في المرحلة الإنتقالية أو على الأقل ضمان وجودهم لكن الشعب أصر وبمختلف فئاته على مغادرة كل أركان النظام السياسي للسلطة كشرط أساسي لقبول التفاوض ،و لتهدئه الحراك المدني.

6- استطاع الشعب أن يرفع سقف متطلباته، في كل مرحلة من مراحل الاحتجاج عندما يتيقن بوجود أستجابة مبدئية من النظام السياسي لكل متطلباته فمن التخلي عن ترشيحه للعهدة الخامسة، إلى الغاء الانتخابات الرئاسية ،وبعدها والقبول بمرحلة إنتقالية خالية من كل عناصر النظام وأحزابه لاسيما بعد أنتهاء مدة الرئاسة الموقتة للرئيس عبد القادر .

7- لقد قطع الشعب شوطا كبيرا في الاحتجاجات منذ عقد الثمانينات ،والتي أجبرت النخب الحاكمة على إجراء الإصلاحات، لكنها لم تلبي رغبات وطموحات المواطن و لم تصل لدرجة زعزعة سلطة النظام، فالإصلاحات التي شرعتها النخب لم تكن حلول ناجعة لكنها أستطاعت تهدئة مسار الاحتجاج وحصرة ضمن مطاليب اجتماعية اقتصادية دون الأعتراف ببعده السياسي.

8- وقدر للحركات الاحتجاجية أن تلعب دور الفاعل الذي لا يستهان في دفع عجلة الإصلاحات إلى الأمام لتقطع شوطا كبيراً في مجال الإصلاح فمن أحتجاجات اجتماعية مطلبية اقتصادية إلى الحراك الاثني " البربري" إلى حراك مدني شمل كل إجزاء البلد واستطاع اقتلاع سلطة الرئيس بوتفليقة من جذورها ليرسم مستقبلا جديداً يؤمن بالتداول السلمي للسلطة ،وحقوق الانسان ،والديمقراطية

،وترسيخها بوثيقة دستورية مقبولة من كلا الجانبين وأتسمت ظاهرة الاحتجاج بدرجة من الوعي المدني أظهرها هذا الحراك لاسيما احتجاجات 2018 .

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

سمير بوعيسي، التوظيف السياسي للنقابة من اجل شراء السلم الاجتماعي بالجزائر، في مجموعة باحثين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي : دراسة في متغيرات الاستقرار وللاستقرار للأنظمة السياسية، ط1 (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2019).

كريمة الصديقي، طبيعة الانظمة السياسية في المغرب العربي : بين الاستقرار وللاستقرار_ المغرب والجزائر أنموذ جا ، في مجموعة باحثين ،الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي : دراسة في متغيرات الاستقرار وللاستقرار للأنظمة السياسية، ط1(برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2019).

لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر : الحقائق والافق ، في مجموعة باحثين ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014) .

نغم محمد صالح، الحركات الاسلامية في المغرب العربي (المغرب تونس الجزائر) دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية ، ط1(الخرطوم : دار الجنان ، 2010).

ثانياً: الرسائل

بوعناني لامية وعدوان جهيدة، التجربة الجزائرية في مجال التعديلات الدستورية، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجزائر: جامعة عبد الرحمن ميرة _ بجاية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية).

رعد فالح علي البهادلي ،النظام السياسي الجزائري في عهد عبد العزيز بوتفليقة، رسالة ماجستير غير منشورة ، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2017).

فتحي زيغمي، العزوف الانتخابي والشرعية الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقله، 2013).

كروشي فريدة، ظاهرة الاحتجاجات ومسار الاصلاحات السياسية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013).

محمد بوضياف ،مستقبل النظام السياسي الجزائري ،اطروحة دكتوراه ، (الجزائر : جامعة الجزائر ، 2008)

مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008) اطروحة دكتوراه (الجزائر :جامعة بن يوسف بن خدة، 2010).

ثالثاً: المجلات والدوريات

إفان نوري ، مالات الحراك الشعبي في الجزائر بعد شهر من انطلاقه،(الجزائر: 2019).

ايهاب محارمة ، الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وافاق التغير الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد38 (الدوحة : 2019).

بخدة عبد القادر ، تأثير تطور الامن القومي الامريكي على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ،المجلد الاول ، العدد الثالث – مارس اذار (برلين : 2019).

بوحنية قوي ، الحراك السياسي في الجزائر من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الامن (الجزائر :2019).

تقدير موقف ، ما بعد استقالة بوتفليقة ... آفاق التغيير الديمقراطي في الجزائر، 18 ابريل 2019(الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

تقدير موقف، احتجاجات الجزائر : تحالف القوى التي تقف وراء الرئيس (الدوحة :2019).

الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد6، الصفحة 16سنه 1994على موقع واي باك مشن.

الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 88 ، (الجزائر : 1976).

جمال الصغير ، تركيبة الاحزاب السياسية في الجزائر، بلا سنة ، بلا نشر نموذج الجزائر.

حامدي ياسين ، منصات التواصل الاجتماعي وموجة الحراك الشعبي في الجزائر (جامعة سطيف: 2019).

خيري عبد الرزاق جاسم ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر ، مجلة الدراسات دولية ، العدد 25 ، (بغداد : 2004).

21-الطاهر سعود ، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، مجلة سياسيات عربية ، العدد 24(الدوحة: 2017).

الطاهر سعودي ، عبد الحليم مهورباشة، المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي مقاربة سوسيولوجية، العدد 18/ 5 ،(سوريا: ، 2016).

عامر مصباح ، جمعة مأزق الحراك الشعبي وامكانية الحل (جامعة الجزائر: 2019).

عبد القادر بوعرفة ، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 7 ،(جامعة وهران: 2019).

عبد الناصر جابي , الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني 2011, (تقيم حالة),(الدوحة: 2011).

العربي العربي ،الانتخابات في الدولة الريعية وحدود الديمقراطية : حالة الجزائر، مجلة المستقبل العربي العدد491 (بيروت: 2019).

عربي بومدين، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول ،مجلة سياسيات عربية ، العدد 25(الدوحة: 2017).

عروس الزبير , الانتفاضات العصية : الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية , مجلة السياسة الدولية , العدد184 (القاهرة : 2011).

فوزية قاسي وعربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري ، مجلة سياسيات عربية ، العدد 19(الدوحة: 2016).

فينالو ناتج ، لماذا تصر قيادة الاركان تجاهل مطاليب الحراك (الجزائر: 2019).

لقرع بن علي ، استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الابعاد الجيوسياسية واعادة بناء الدولة الريعية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الاول (برلين: 2017).

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ،للمدة 1/ اذار _ 30نيسان/ 2019 مجلة سياسات عربية، العدد38 (الدوحة : 2019).

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في الفترة 1/ كانون الثاني /و28 شباط 2017 ، مجلة سياسيات عربية ، العدد 25(الدوحة: 2017).

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في الفترة 1/1/ 2016 – 29/ 2/ 2016، مجلة سياسيات عربية ، العدد 19،(الدوحة: 2017).

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في الفترة1/ تموز – 31 أب / 2018، 36–مجلة سياسات عربية ، العدد 34(الدوحة: 2018).

محمد السبيطلي ، حراك الجزائر : أزمة نظام بين الاصلاح والقطيعة (السعودية : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، 2019).

منى حسين عبيد, السياسة الجزائرية العامة اتجاه المسالة الامازيغية , نشرة قضايا سياسية , العدد الاول ،(بغداد:2016).

نور الدين عفات، أزمة الحكم في الجزائر انعكاس لغياب التوافق الدولي والمحلي (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح 2019).

نور الدين عفان، الحراك الشعبي ضد العهدة الخامسة عنوان لرفض النظام(جامعة قاصدي مرباح: 2019).

نوري ادريس ، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة : اقتصاد سياسيي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة ، مجلة سياسيات عربية ، العدد 19(الدوحة: 2016).

نوري ادريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر ، من الايديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية، مجلة سياسات عربية ، العدد35، (الدوحة: 2018).

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي ،الوثيقة"12" 2019 مجلة سياسات عربية، العدد41، ص152.

رابعاً: الروابط الاليكترونية

الاوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر , المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ,في 2016/12/24 ,على الرابط http//info.politics.dz.com تاريخ الاطلاع على الرابط 2/ 3/ 2020.

علي ياحي،الجزائر، ..هل المرحلة الانتقالية تفتح فعلا ابواب جهنم، متاح على الرابط الاليكتروني . www Independentarabia Com /; httt تاريخ الاطلاع 4/5/ 2020

زين العابدين غبولي ، المرحلة الانتقالية المبهمة، معهد واشنطن لسياسية الشرق الادنى، متاح على الرابط، https; www.washigtoninstitute. org تاريخ الاطلاع 2020/6/5.

عبد العالي رقاد، الانتخابات الرئاسية في الجزائر ما الذي يجب معرفته، متاح على الرابط www.bbc. Arabic"https://Com تاريخ الاطلاع 5/3 / 2020